

اقامة بالحجاز وهو مكة والمدنية والمامنة  
 وطرفهاى الثلاثة وقراها كالتايف لمكة  
 وخيبر للمدينة روى البيهقي عن ابى عبيدة  
 بن اكرع اخراجه عن ابي بكر بن محمد بن ابي  
 سلم اخراجه اليهود من الحجاز وروى ابن  
 خنبر اخراجه المشركين من جزيرة العرب  
 وخبر اخراجه اليهود والنصارى من جزيرة العرب  
 والقصد منها الحجاز المشقة عليه وفيه يروى  
 بالاقامة اعم من تغييره بالكنيستان فتوجه  
 بلا اذن امام اخرجه منه لعدم اذنه وعز  
 علانا بالخبر لدخوله لجرانه خلافا ما اذله  
 ولا ياذله في دخوله الحجاز غير مكة  
 الا لصحة نفاك رسالة وتجارة فيها كبير  
 حاجة والا ياذله الا بتركها فيها حاجة  
 ولا ياذله الا بتركها فيها حاجة  
 من متاعها كالفقر او نصفه بحسب اجتهاد  
 الامام ولا يوضع في كل سنة الامرة واحدة  
 كالجزية ولا يقيم فيه بعد الاذنه ودخوله  
 الثلاثة من الياض غير يومى الدحوك

وهو ج لان الاكثر منها مدة الاقامة وهو  
 ممنوع منها ثم والى ايراد في موضع واحد  
 فلواقام في موضع ثلاثة ايام ثم انتقل الى  
 اخرى وبينهما مسافة القصر وهكذا فلا  
 منع فان مرض فيه وسق نقله منه او  
 حيف منه موته او زيادة مرضه وذكر اخوى  
 من زيادى ترك مراعاة لعظم الضرر  
 والانتقل رعاية لحرمة الدار وتقييدى الترك  
 في المرض بسق نقله تبعث فيه الاصل والماوى  
 وغيرها وهو قوة حسن واخالق ما والروضة  
 واصلا فالذى فيها عن الامام انه ينقل  
 عظمة المشقة او لا وعى الجمهور انه لا ينقل  
 مطلقا وعليه اتفق مختصم والروضة فان  
 مان فيه وسق نقله منه لتقطع او بعد  
 المسافة من غير الحجاز او كونه لى دفن ثم  
 للضرورة نعم اكرى لا يجب دفنه وتوى  
 الكلاب عليه فان نادى الناس براحيته  
 ورى اما اذ اله شق نقله بان سهل قيل  
 تقويه فينقل فان نادى ترك ولا يدخل

واخرجه